



الدور التنموي للوساطة المالية المصرفية في ظل سياسة التحرير المالي في الجزائر للفترة 1990-2017.

The developmental role of banking intermediation in light of the financial liberalization policy in Algeria for the period 1990-2017

بن عبد الرحمن عبد الصمد *	عمراني عبد النور قمار
مخبر تسيير المؤسسات، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)	مخبر تسيير المؤسسات، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)
abdessamadb16@gmail.com	amranikamar@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020 /10./19

تاريخ القبول: 2020/12 /23

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى معالجة العلاقة بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل اتباع نهج التحرير المالي خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج قياسي منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. وقد أشارت النتائج في الجزء التطبيقي من الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع، وخلصت النتائج الى عدم تأثير مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، أما مؤشر الودائع والمعروض النقدي يساهما إيجابا في دعم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. **كلمات مفتاحية:** الوساطة المالية، الوساطة المصرفية، التحرير المالي، النمو الاقتصادي.

Abstract:

This study aims at processing the relation between financial banking inter mediation and economic growth in Algeria by following Financial liberalization procedure in the period between 1990 and 2017 and by utilizing standard pattern for Auto-regressive Distributed Lag (ARDL). In the practical study, studies have shown the existence of long-term parallel relation between independent changes and the dependent variable. The results have come to the credit index provided to the private sector did not affect economic growth, The index of deposits and money supply contributed positively to support economic growth during the study period.

keywords: financial liaison, Banking inter-mediation, Financial liberalization, Economic growth



مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي أولوية السياسة الاقتصادية التي ترسمها البلدان المختلفة في العالم، ويحتل مركز الصدارة في السياسات الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة، حيث يعتبر مؤشر يتم من خلاله التمييز بين تقدم البلدان وتخلفها، وتتمثل أهم أهدافه الى تحقيق مستوى لائق من المعيشة للأفراد داخل الدولة، ويستدعي بلوغ هذه الأهداف الى توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية من بينها توفير الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل.

تعد الوساطة المالية المصرفية محرك اقتصادي رئيسي لتعزيز التنمية الاقتصادية، يحتل فيها القطاع المالي والمصرفي أهمية كبيرة باعتباره أهم المصادر الداخلية لتمويل التنمية، من خلال منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية لتمويل المشاريع الداعمة للنمو الاقتصادي. ويعتبر القطاع المالي أداة يتم من خلالها جمع الفوائض المالية الناتجة عن عمليات الاستثمار في مختلف القطاعات، وتحويلها عن طريق أدوات مباشرة (سوق الأوراق المالية) أو بأدوات غير مباشرة عن طريق الوساطة المالية المصرفية (القطاع المصرفي) من أصحاب الفوائض المالي الى أصحاب العجز المالي. كما يعتبر القطاع المالي ذو كفاءة عند قدرته على تحويل الأموال وتأثير ذلك على الاقتصاد الحقيقي من خلال الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

الجزائر كغيرها من دول العالم، وتبعاً للتغيرات الحاصلة في النظام الاقتصادي العالمي سارعت في مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات خصت بها المنظومة المالية والمصرفية في إطار برنامج إصلاح وتطوير القطاع المالي والاقتصادي ومن أجل التأثير على الاقتصاد الحقيقي، على أساس ما سبق ذكره أعلاه، تسعى هذه الدراسة الى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير متغيرات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي للجزائر في ظل سياسة التحرير المالي خلال الفترة 1990-2017؟

أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الى معالجة العلاقة السببية بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل اتباع نهج التحرير المالي خلال الفترة 1990-2017، ويتم ذلك بالاعتماد متغيرات الوساطة المصرفية كمتغيرات مستقلة (عرض النقود، القروض للقطاع الخاص، والودائع)، وباستعمال بيانات حديثة وطرق قياسية نحاول تحليل أثرها على المتغير التابع (النمو الاقتصادي) في المدين القصير وطويل الأجل.

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا لأهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند التطرق الى العلاقة النظرية بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي، كما اعتمد أيضا على منهج التحليل الكمي الاحصائي عند البحث في طبيعة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وهذا من خلال الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية.

2. المقاربة النظرية لتفسير العلاقة بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي

خلال العقود القليلة الماضية ظلت المناقشات النظرية حول أهمية التنمية المالية والدور الذي تلعبه الوساطة المالية والمصرفية في النمو الاقتصادي مثار جدل، واحتلت مكانة خاصة في أدبيات تمويل التنمية، فُدمت هذه العلاقة في معرض أفكار الاقتصادي (Schumpeter (1911 حيث اعتبر أن للبنوك دور مهم في تقديم خدمات الوساطة المالية بين تعبئة المدخرات وتقييم المشروعات وإدارة المخاطر وتبسيط المعاملات خدمة للتنمية الاقتصادية، وأكد أن الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية يمكن أن تحفز الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي من خلال تمويل الاستثمارات الإنتاجية وأيده في هذا الافتراض العديد من الاقتصاديين أمثال Fry (1988)، Shaw (1973)، McKinnon (1973)، King and Levine (1993)¹، وعند طرح فرضية الكبح المالي أكد Shaw and McKinnon (1973) على أن تحرير تدفقات رأس المال وأسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية سيزيد من التخصيص الفعال للموارد والمدخرات والتي بدورها ستتحول الى استثمارات تعزز النمو الاقتصادي.²

تقترح نظرية النمو وجود قناتين متكاملتين بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي هما: قناة تراكم رأس المال وتعرف بالقناة الكمية، وهي مستندة الى فرضية تراكم الديون التي طرحها Shaw and Gurley (1955) وترتكز على قدرة القطاع المالي على تغطية القروض من خلال تعبئة الادخار، أما القناة الثانية توسيع التطور التكنولوجي تعرف بالقناة النوعية التي تؤكد دور التقنيات المالية الإبداعية في إظهار ونقل البيانات وتقليل المخاطر والتدفق المعلوماتي السريع الذي يزيل التخصيص غير الكفاء للموارد ويسهم في مراقبة مشاريع الاستثمار.

توصلت أغلب الدراسات التطبيقية التي اهتمت بقياس التنمية المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، إلى نتيجة مفادها أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفاء للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص للحصول على القروض، وهو ما أكده Shaw and McKinnon في نموذجهما حيث أن رصيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف عن نوعية وكمية تراكم رأس المال (الاستثمار) وبالتالي عن النمو الاقتصادي، فهو يسمح بإقامة علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.³



وقد شككت الأزمة الاقتصادية في كفاءة النموذج الاقتصادي القائم وأثارت العديد من الشكوك بشأن الدور الذي تلعبه البنوك في دعم النمو الاقتصادي. وفي الوقت الراهن، أدى انعدام الثقة في القطاع المصرفي، بسبب الاختلالات التي ظهرت في الاقتصاد الكلي، إلى تقلص النشاط الائتماني الذي أدى إلى إبطاء الانتعاش الاقتصادي⁴.

لا يمكن لخدمات الوساطة المالية بصفة عامة التأثير بشكل مباشر في النمو الاقتصادي، بل من خلال بعض القنوات الوسيطة، ورغم تعدد هذه القنوات فإن من أهمها النقود، وحشد وتعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد:

1.2. العرض النقدي

من المعلوم أن العرض النقدي يتم عن طريق قيام البنك المركزي بعرض القاعدة النقدية، تاركاً للجهاز المصرفي ومن خلال وظيفة الوساطة المالية وبالتفاعل مع المتعاملين مضاعفة القاعدة النقدية ليصل لإجمالي العرض النقدي. هذه القدرة التأثيرية الهامة في عرض النقود تمنح الوسطاء الماليين والمصارف القدرة على التأثير في القطاع الحقيقي ومن ثم النمو الاقتصادي من خلال الدور النقدي للجهاز المصرفي.

هذا التأثير للنقود على القطاع الحقيقي يتم من خلال عدد من الأدوات، نذكر منها التغيرات النقدية ذات العلاقة الطردية مع سعر الفائدة المؤثر في القرارات الاستثمارية في القطاع الحقيقي ومن ثم في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى كل التغيرات في أسعار الأصول بدلاً من سعر الفائدة لوحده. أما الاتجاهات الأكثر حداثة في تفسير التأثيرات النقدية على القطاع الحقيقي هي من خلال الاقراض البنكي في سوق الائتمان الذي يعمل على التوسع في الاستثمار.⁵

2.2 حشد المدخرات

إن عملية حشد المدخرات تعتبر واحدة من أهم الوظائف والأعمال التي يقوم بها الوسطاء الماليون، فخدمات الوساطة المالية ما هي في الواقع سوى عملية الحصول على الأموال من وحدات الفائض وتمكين وحدات العجز من التصرف فيها.

وقد بلغ هذا التطور أوجّه من الناحية الفنية بالوصول لإتاحة الفرصة للمدخرين لادخار أموالهم كأصول نقدية سائلة، في نفس الوقت الذي يتم استخدامها في العمليات التمويلية، مما أتاح قدرة عالية على حشد المدخرات. هذه القدرة للمؤسسات المالية أسهمت في توزيع وتفتيت المخاطر للمدخرين، وهو ما ساهم إيجاباً في مزيد من حشد المدخرات بدلاً من استثمارها في السلع المعمرة. كما أن مؤسسات خدمات الوساطة المالية كونها وسيطاً مالياً ساهمت في الحد من القيد المالي للفرد في تخطيطه لميزانية دورة حياته الاستهلاكية⁶.

3.2 تخصيص الموارد

إن توجيه المدخرات بعد حشدها وتجميعها لأكثر الاستثمارات إنتاجية تعتبر الوظيفة الأهم للوسطاء الماليين، يمكن إيجاز أهم العوامل التي تمكن للوسطاء الماليين على المساهمة في التخصيص الأمثل للموارد في النقاط التالية:⁷

- التأثير في توجيه المدخرات للأكثر كفاءة من وحدات العجز، وهو ما يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي حينما تملك وحدات العجز فرصاً استثمارية أفضل من وحدات الفائض. بحيث يسهم الوسطاء الماليون في دفع النمو الاقتصادي عن طريق تجميع واستثمار المدخرات متدنية الإنتاجية الحدية، وإتاحتها لوحدة العجز المتسمة بارتفاع الإنتاجية الحدية لوحدة رأس المال، ومن ثم تخفيض مخاطر السيولة ورفع إنتاجية رأس المال.

- إن وجود الوسطاء الماليين يقلل من المخاطر بتيسير عملية التبادل غير المباشر بين الوحدات الاقتصادية دون الحاجة لتسييل الأصول المنتجة، وبلاستفادة من قوانين الأعداد الكبيرة واستثمارها في استغلال سيولة القطاع العائلي بالاحتفاظ بجزء يسير من إجمالي الأصول بشكل سيولة، وهو ما يعني أن وجود وسطاء ماليين يسهم في قدرة الاقتصاد على إدارة مخاطر السيولة بفعالية ويقود لزيادة نسبة الموارد المستثمرة في الأصول المنتجة بدلاً من تعطيلها مما يُعجّل من النمو الاقتصادي.

- قدرة الوسطاء الماليين على مراقبة المنظمين ومشاريعهم الاستثمارية، إن عوائد الاستثمار لها مخاطر تخضع لعوامل يمكن توزيعها وتقنياتها عن طريق الوسطاء الماليين، هذه العوامل تنشأ من نوعية المشروع الاستثماري وقدرة المنظم الادارية والفنية على إدارة المشروع، وهو ما يعني أن المخاطر لا تتوقف فحسب على المخاطر الانتاجية بل تتعداه إلى مخاطر الاستثمار غير المربح، المرتبط عكسياً بالبيانات والمعلومات المتاحة عن الاستثمار والبيئة الاستثمارية. أما عندما تتوفر للوسطاء الماليين المعلومات الكافية عن المنظمين والمستثمرين فإن من شأن ذلك تقليل الاستثمار في المشروعات عالية المخاطر وقليلة الانتاجية، وهو ما يسهم إيجاباً في النمو الاقتصادي حتى مع ثبات نسبة الموارد المالية الموجهة للاستثمار في الأصول المنتجة.

3. الدراسات السابقة



ان موضوع العلاقة بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي حضي باهتمام العديد من الباحثين والمهتمين سواء في الدول المتقدمة ام السائرة في طريق النمو، وهذا ما ترجمه الكم الهائل من الدراسات والأبحاث التي أنجزت في هذا الموضوع نذكر منها:

1.3 دراسة (إبراهيم بن صالح، 2007):⁸ تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي للمملكة العربية السعودية والعلاقة السببية بينها خلال الفترة 1980-2005، وخلصت نتائج الدراسة الى أن هيكل قطاع خدمات الوساطة المالية في الاقتصاد السعودي وخلال الفترة محل البحث لم يكن ذو أثر إيجابي في النمو الاقتصادي، كما أثبتت النتائج وجود اتجاها مزدوجا لعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة دلالة على انحسار تأثير القطاع المصرفي عن التأثير الايجابي في النشاط الحقيقي.

2.3 دراسة (Okello John Paul، 2015):⁹ تهدف هذه الدراسة الى تحديد اتجاه السببية بين التنمية المصرفية والنمو الاقتصادي في رواندا قياسيا لبيانات سلسلة زمنية ربع سنوية من عام 2000 إلى عام 2015 باستخدام اختبار السببية Johansen Cointegration و VAR و VECM و Granger، كشفت نتائج الدراسة أنه في حالة رواندا إن التنمية المصرفية هي التي تسبب النمو الاقتصادي، مما يعني أن القطاع المصرفي من خلال تعبئة المدخرات وأسعار الفائدة المناسبة توفر الائتمان للقطاع الخاص الذي يحفز النمو الاقتصادي.

3.3 دراسة (لبزة هشام وآخرون، 2018):¹⁰ تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، وقد استخدم الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي أما الكتلة النقدية، أصول وودائع مؤسسات الوساطة المالية المصرفية، التداول النقدي خارج المصارف، القروض قصيرة الأجل، القروض المتوسطة وطويلة الأجل كمتغيرات لتطور مؤسسات الوساطة المالية المصرفية. وخلصت النتائج الى وجود أثر إيجابي بين المتغيرات المستقلة إلى النمو الاقتصادي.

4- الدراسة التطبيقية

بناء على الطرح أعلاه، سنحاول دراسة العلاقة بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية الملائمة لهذا الغرض

1.4. متغيرات الدراسة

عبارة عن سلاسل زمنية سنوية خاصة بالدولة محل الدراسة على طول الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، نوجزها في الآتي:

- ❖ $\ln GDP_{pc}$: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية كمتغير تابع، يعد من بين أهم المقاييس المعبرة عن تطور النشاط الاقتصادي، مصدر البيانات قاعدة بيانات البنك الدولي.
- ❖ $\ln CPS$: لوغاريتم نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، هو مؤشر يستخدم كمقياس لكفاءة البنوك التجارية من خلال تقديمها للائتمان وتحقيق عوائد عالية وتنوع المخاطر، كما أن له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، مصدر بياناته قاعدة بيانات البنك الدولي.
- ❖ $\ln DEP$: لوغاريتم نسبة الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي، تعكس هذه النسبة قدرة الوسطاء الماليين على تعبئة الموارد المالية بمختلف أنواعها، كما يعتبر بمثابة مقياس لمستوى الوساطة المصرفية في الاقتصاد. وله علاقة طردية مع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تم الاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لجمع بيانات المتغير.
- ❖ $\ln M2$: لوغاريتم نسبة المطلوبات السائلة الى الناتج المحلي الإجمالي، يستخدم هذا المؤشر كمقياس لسيولة مؤسسات الوساطة المصرفية نسبة لحجم الاقتصاد، كما يقيس مستوى الأداء المصرفي في جانب استقطاب وجمع الموارد خارج القنوات المصرفية. وهذا يعني أن التسهيلات الائتمانية التي توفرها الوساطة المالية المصرفية تساهم بشكل إيجابي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مصدر بيانات الدراسة مستهل من التقارير السنوية لبنك الجزائر.

وعليه تم التعبير عن المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة على النحو الآتي:

$$\ln GDP_{pc} = F(\ln CSP, \ln DEP, \ln M2)$$

2.4. اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية:

قبل الانطلاق في عملية التقدير لأبد من اجراء اختبار جذر الوحدة بهدف الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، تم اللجوء في ذلك الى اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيلب -بيرون (PP)، إذ يعتبر هذان الاختباران من بين أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية وأكثرها استخداما. وكانت النتائج على النحو الموضح في الملحق رقم 01، وبما أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة (عند الفرق الأول)، فإنه من بين النماذج الأكثر ملائمة لدراسة العلاقة بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر، هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

3.3 التعريف بمنهجية الدراسة



- نموذج ARDL ظهر أول مرة في أعمال (Pesaran and Shin (1999)، تم تطويره من قبل Pesaran and al (2001)، حيث يعد هذا الأسلوب من الأساليب القياسية الحديثة نسبياً، ويعد الأنسب للكشف عن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، كما ان طريقة Pesaran and al تتمتع بخصائص أفضل في حالة استخدام السلاسل الزمنية القصيرة (كما في نموذجنا الحالي) مقارنة بالطرق الأخرى في اختبار التكامل المشترك. يمتلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL عدة خصائص تميزه عن باقي النماذج وهي كالتالي :
- ❖ لا يتطلب تطبيق اختبار ARDL أن تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في نفس الرتبة، علاوة عن إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في نفس الوقت في معادلة واحدة.
 - ❖ تشترط هذه المنهجية ألا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة متغير مستقرة من الدرجة الثانية.¹¹
 - ❖ يتميز اختبار ARDL بإمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات تباطؤ زمني مختلفة وهذا لا يحصل في باقي النماذج القياسية الأخرى.
 - ❖ يتمتع اختبار ARDL بإمكانية تطبيقه في حال حجم العينة المدروسة صغيرة، كما يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي نتيجة المقدرات الناتجة من هذا الاختبار تكون كفؤة وغير متحيزة.
 - ❖ يتميز بالبساطة في تقدير التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المدروسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى.

ويمكن كتابة نموذج ARDL المقترح لهذه الدراسة على النحو التالي:

$$\Delta \ln GDP_{pc} = \alpha + \sum_{j=1}^{P1} \beta_1 \Delta \ln CSP + \sum_{j=1}^{P2} \beta_2 \Delta \ln DEP + \sum_{j=1}^{P3} \beta_3 \Delta \ln M2 + \theta_1 \ln CSP + \theta_2 \ln DEP + \theta_3 \ln M2 + \varepsilon_t$$

❖ حيث أن:

Δ : الفروق من الدرجة الأولى.

$P1, P2, P3$: عدد التأخيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج.

α : الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\theta_1, \theta_2, \theta_3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ε : حد الخطأ العشوائي. t : اتجاه الزمن.

5. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

1.5 أ. اختبار الحدود

ان اختبار امكانية وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة يتطلب استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك استنادا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بحيث يتم اختبار فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود التكامل المشترك بين المتغيرات باستعمال اختبار F -statistic، الجدول أدناه يوضح نتائج اختبار الحدود:

الجدول رقم 04: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds test

الاختبار الاحصائي	القيمة	القيم الحرجة		
		مستوى المعنوية	الحدود السفلى	الحدود العليا
F-stat	6.0863	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على من مخرجات برنامج Eviews9

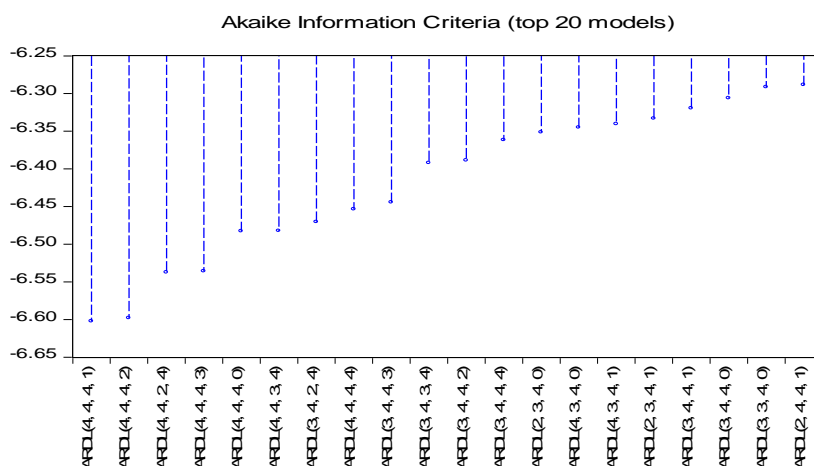
تشير النتائج في الجدول رقم 04 ان قيمة إحصائية التكامل المشترك F -statistic=6.08 وهي أكبر من الحدود العليا الجدولية (1) وفقا لحجم العينة ودرجة الحرية ومختلف مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%) المقترحة من قبل (Pesaran and al (2001)، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية (المتغيرات المستقلة).

2.5 ب. تحديد فترات الابطاء المثلى في النموذج:

من أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني نستخدم، معيار Akaike Information Criteria

(AIC)، كما هو موضح في الشكل رقم 01:

الشكل رقم 01: نتائج تحديد عدد تأخيرات النموذج



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على من مخرجات برنامج Eviews9

أظهرت نتائج تجارب المحاكاة لبرنامج Eviews9، بأن النموذج الأمثل هو ARDL (4, 4, 4, 1) من بين 20 نموذج مقترح، والذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لمعيار AIC المقترح لإجراء هذا الاختبار، ويوضح هذا النموذج أن النمو الاقتصادي في السنة t يتأثر بمعدل النمو الاقتصادي في السنوات الأربعة الأخيرة، كما تتأثر نسبة القروض للقطاع الخاص ونسبة الودائع بمعدلاتها لأربع سنوات سابقة أيضاً، أما نسبة المعروض النقدي فتتأثر بمعدل السنة الأخيرة فقط.

3.5 ج. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

بعد التحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج عند مختلف درجات المعنوية (1%، 5%، 10%)، قمنا باختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد من أجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCPS	-0.1556	0.0878	-1.7728	0.1195
LNDEP	0.2974	0.1274	2.3330	0.0524 (*)
LNM2	0.5393	0.1774	3.0403	0.0188 (**)
C	6.4986	0.5846	11.1159	0.0000 (***)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على من مخرجات برنامج Eviews9.

أسفرت النتائج في الجدول أعلاه على وجود علاقة ديناميكية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، حيث أن كل المتغيرات التفسيرية معنوية عند مختلف درجات المعنوية، باستثناء متغير لوغاريتم نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي التي أظهرت النتائج أنه غير معنوي ومعامله ذو أثر سلبي على النمو الاقتصادي وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.

- 4.5.د. علاقة الأجل الطويل: يتضح من خلال تقدير علاقة الأجل الطويل (أنظر الملحق رقم 04) ما يلي:
- ❖ مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص له تأثير سلبي وغير معنوي عند 1% و 5% و 10%، كما نوه ان الإشارة السلبية لمتغير نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، فسرها بعض الباحثون أن سببها يعزى الى التوسع في منح الائتمان المصرفي الغير متناسب مع حجم النشاط الاقتصادي، مما ولد ضغوطا تضخمية أثرت سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
 - ❖ مؤشر الودائع نسبة الى الناتج المحلي يحمل إشارة موجبة وذو معنوية عند مستوى 10%، وهذا يتوافق مع الإطار النظري للدراسة، فزيادة نسبة الودائع الى اجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج بـ 0.297 وحدة.
 - ❖ معلمة نسبة المعروض النقدي الى الناتج المحلي الإجمالي معنوية وتحمل إشارة موجبة، حيث أن زيادة نسبة المعروض النقدي بوحدة واحدة يساهم بأثر موجب بما يعادل 0.539 في النمو الاقتصادي.
- 5.5.هـ. علاقة الأجل القصير: تشير النتائج في (أنظر الملحق رقم 04) في جزئه العلوي الى أن:
- ❖ مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص (LNCPS) معنوي وذو تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، الا أن هذا التأثير محدود حيث قدرة مرونته الى النمو الاقتصادي بـ 0.02 ومعنوي عند 5% و 10%، (Prob= 0.047).
 - ❖ مؤشر الودائع (LNDEP) معنوي وذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، قدرة مرونته للنمو الاقتصادي بـ -0.13 - ومعنوي عند 1% و 5% و 10% (Prob= 0.000)، تفسر الإشارة السلبية لمؤشر الودائع في الأجل القصير نتيجة لفائض السيولة المتأتي من ارتفاع أسعار النفط منذ مطلع الألفية الثانية الى ما قبل الازمة النفطية سنة 2014.
 - ❖ مؤشر المطلوبات السائلة (LNM2) معنوي وذو تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث قدرة مرونته الى النمو الاقتصادي بـ 0.30 ومعنوي عند 1% و 5% و 10% (Prob= 0.000).
 - ❖ توجد علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذ أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل حد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة وبطء عودة المتغيرات الى حالة التوازن، ذو إشارة سالبة ومعنوية عند مستويات (1%، 5%، 10%)، وهو ما يزيد من صحة ودقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، تقدر معلمة تصحيح الخطأ السلبية 0.35، أي أن سرعة التعديل من الأجل القصير الى الأجل الطويل ما نسبته 0.35%.

6.5. دراسة المشاكل القياسية



للتأكد من سلامة النموذج المستخدم في قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر من المشاكل القياسية، يستلزم إجراء الاختبارات التالية:

الجدول رقم 06: نتائج اختبارات فحص بواقي النموذج

الفرضية	الاختبار	القيمة (الاحتمالية)
الارتباط الذاتي	LM Test	F-stat = 0.019 (0.893)
عدم التجانس	ARCH Test	F-stat= 0.502 (0.879)
التوزيع الطبيعي	Test Jarque-Bera	j-Bera stat= 1.033 (0.596)
صلاحية النموذج	Ramsey RESET Test	F-stat= 0.066833 (0.8046)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

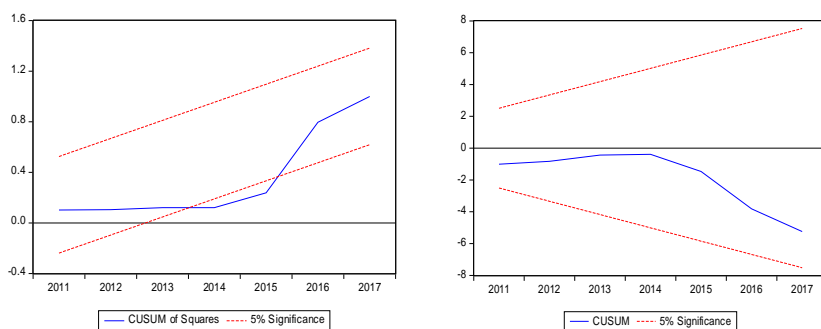
يتضح من خلال الجدول ما يلي:

- ❖ أخطاء التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك ما يمكن اثباته من خلال اختبار Jarque-Bera، بحيث بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار $prob = 0.594 > 0.05$ وهي غير معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي للبواقي.
- ❖ تشير نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين وأن البواقي مستقلة خطياً، حيث ان القيمة الاحتمالية (Prob= 0.893) أكبر من 5%.
- ❖ تشير نتائج ان القيمة الإحصائية لاختبار ARCH بلغت 0.502 عند مستوى احتمال Prob=0.879، وبالتالي نقبل فرضية عدم التي مفادها ثبات حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.
- ❖ عدم معنوية (Prob= 0.8046) إحصائية اختبار Ramsey RESET، تعني قبول فرضية عدم التي مفادها صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

7.5 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام اختبارين المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)، والشكل أدناه يوضح نتائج الاختبار.

الشكل رقم 02: اختبار المجموع التراكمي للبواقي ومربع البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

يتبين لنا من خلال الشكل رقم 02 الموضح أعلاه أنه لا يوجد تغير هيكلية، فالنموذج مستقر في مجمله بحيث أن الرسم البياني لإحصائيات (CUSUMSQ-CUSUM) تقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن معاملات المقدر للنموذج مستقرة هيكلية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، مما يدل على وجود انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر.

6. خاتمة

تولي الدولة في برامجها التنموية الاهتمام البالغ من أجل الدفع بعملية التنمية الاقتصادية والرفع من مستوى كفاءة الاقتصاد الوطني، حققت من خلاله بعض النجاحات في هذا الشأن كزيادة دور القطاع الخاص في الاستثمارات المحلية، والرفع التدريجي لسيطرة القطاع العمومي على بعض القطاعات، كما تسعى الدولة من خلال زيادة نفقاتها الاستثمارية العمومية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

لكن وعلى الرغم من النتائج المحققة إلا أنها تبقى دون المستوى والكفاءة المطلوبين، ذلك أنه لا تزال المتغيرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني في تذبذب مستمر بفعل عدة عوامل ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في كبح إمكانيات النمو الاقتصادي الحقيقي، وهو ما تترجمه النتائج المتوصل إليها على النحو الآتي:

- الإشارة السالبة لمتغير نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، سببها التوسع في منح الائتمان المصرفي الغير متناسب مع حجم النشاط الاقتصادي، مما ولد ضغوطا تضخمية أثرت سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- إصلاحات القطاع المالي التي اعتمدها الجزائر بتطبيق سياسة التحرير المالي لم تعطي النتائج المتوقعة لحد الساعة، وهو ما تفسره النتائج السلبية بين مؤشرات الوساطة المالية المصرفية (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) والنمو الاقتصادي، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها انعدام التخصيص الأمثل للموارد.
- عدم التناسب بين هيكل القطاع المصرفي وبنية القطاع الحقيقي، فبالرغم من سيطرة القطاع الخاص على بنية الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، إلا أن حصته من القروض الموزعة من طرف القطاع المصرفي لا تتناسب مع هذا الهيكل وتعكس عقلية الانحياز للقطاع العمومي بداعي الضمان.¹²



كما يمكن اقتراح أنه من الضرورة بمكان مراجعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بما يحفز النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تشكل نسبة 12.93% من القروض كمستحقات غير محصلة تدخل ضمن القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل (ANSEJ، CNAC، ANGM) في سنة 2017¹³.

7. الملاحق

الملحق رقم 01: اختبار جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
		LNGDPPC	LNCPS	LNDEP	LN2M
With Cons...	t-Statistic	-0.2962	-2.5901	-1.2221	-1.0195
	Prob.	0.9131	0.1072	0.6497	0.7315
	n0	n0	n0	n0	n0
With Cons...	t-Statistic	-2.2626	-6.1241	-2.7902	-4.0740
	Prob.	0.4387	0.0002	0.2125	0.0180
	n0	n0	***	n0	**
Without C...	t-Statistic	1.9287	-0.9697	1.1088	0.5230
	Prob.	0.9846	0.2887	0.9261	0.8224
	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(LNGDP...)	d(LNCPS)	d(LNDEP)	d(LNM2)
With Cons...	t-Statistic	-2.8052	-4.1849	-6.7643	-7.8759
	Prob.	0.0713	0.0033	0.0000	0.0000
	*	*	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-2.5988	-4.7897	-7.5079	-7.4122
	Prob.	0.2836	0.0038	0.0000	0.0000
	n0	n0	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-2.4959	-4.2619	-4.8775	-5.2967
	Prob.	0.0148	0.0001	0.0000	0.0000
	**	**	***	***	***

الملحق رقم 02: اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.502710	Prob. F(16,7)	0.8794
Obs*R-squared	12.83228	Prob. Chi-Square(16)	0.6850
Scaled explained SS	1.131190	Prob. Chi-Square(16)	1.0000

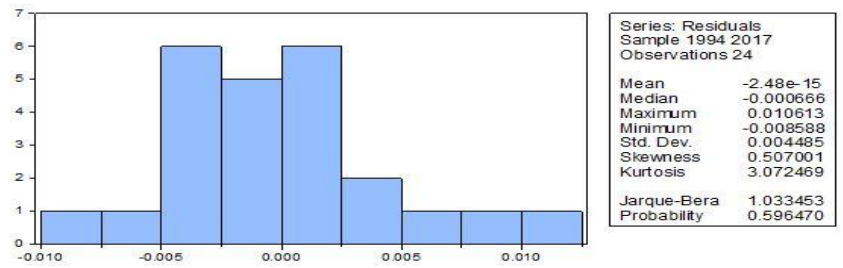
الملحق رقم 03: اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.019442	Prob. F(1,6)	0.8937
Obs*R-squared	0.077517	Prob. Chi-Square(1)	0.7807

الملحق رقم 04: تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل

Date: 01/03/20 Time: 23:20				
Sample: 1990 2017				
Included observations: 24				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPPC(-1))	-0.199289	0.126161	-1.579637	0.1582
D(LNGDPPC(-2))	0.145689	0.104489	1.394299	0.2059
D(LNGDPPC(-3))	0.255951	0.095442	2.681733	0.0315
D(LNCPS)	-0.028119	0.012746	-2.206046	0.0632
D(LNCPS(-1))	0.024988	0.010392	2.404536	0.0472
D(LNCPS(-2))	0.015541	0.008052	1.929958	0.0949
D(LNCPS(-3))	-0.014230	0.005107	-2.786255	0.0271
D(LNDEP)	-0.186092	0.048613	-3.828054	0.0065
D(LNDEP(-1))	-0.132570	0.027751	-4.777169	0.0020
D(LNDEP(-2))	-0.132970	0.022280	-5.968099	0.0006
D(LNDEP(-3))	-0.056254	0.020892	-2.692577	0.0310
D(LNM2)	0.303516	0.059169	5.129639	0.0014
CointEq(-1)	-0.355577	0.051419	-6.915302	0.0002
Cointeq = LNGDPPC - (-0.1557*LNCPS + 0.2974*LNDEP + 0.5394*LN2M + 6.4986)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCPS	-0.155680	0.087815	-1.772820	0.1195
LNDEP	0.297410	0.127475	2.333089	0.0524
LN2M	0.539387	0.177412	3.040315	0.0188
C	6.498616	0.584620	11.115965	0.0000

الملحق رقم 05: اختبار التوزيع الطبيعي



8. قائمة المراجع

1. Izz Eddien N. Ananzeh, Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No. 2; 2016, p54.
2. Ibrahim M. Awad and Mohammed S. Al Karaki. The impact of bank lending on Palestine economic growth: an econometric analysis of time series data, Financial Innovation, V 14, N 05 , 2019, p04.
3. كريمة رباط وعبد القادر بريش، أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي خلال الفترة 1990-2015، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد 1، 2018، ص 45.
4. Alina Popa et Elena Raluca. The implications of credit activity on economic growth in Romania, Procedia Economics and Finance, N 30, 2015, p 195.
5. إبراهيم بن صالح، الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، ملتقى الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، من 2 الى 4 يونيو 2007، مرز الملك فهد الثقافي، الرياض، ص 06.
6. إبراهيم بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 07.
7. إبراهيم بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 08.
8. إبراهيم بن صالح، مرجع سبق ذكره.
9. Okello John Paul and al, Banking Development and Economic Growth in Rwanda, African Journal of Business and Industry, Vol 1, N 1, 2015, pp50-77.
10. لبة هشام وآخرون، أثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، جامعة بشار، 2018، ص ص 21-36.
11. Narayan, P. K., The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, Applied economics, V37, N 17, 2005, P1986.
12. عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهاق للنفط، دار هومة، الجزائر، 2017، ص 380.
13. تقرير بنك الجزائر لسنة 2017.